فصل
[في تقسيم آخر للاستعارة المفيدة]

وهذا فصل قسمتها فيه قسمة عامية ومعنى العامية: أنك لا تجد في هذه الاستعارة قسمة إلا أخص من هذه القسمة، وأنها قسمة الاستعارة من حيث المعقول المتعارف في طبقات الناس: وأصناف اللغات، وما تجد وتسمع أبداً نظيره[1] من عوامهم، كما تسمع من خواصهم.

اعلم أن كل لفظة دخلتها الاستعارة المفيدة فإنها لا تخلو من أن تكون اسماً أو فعلاً. فإذا كانت اسماً فإنه يقع مستعاراً على قسمين (أحدهما) أن تنقله عن مسماه الأصلي إلى شيء آخر ثابت معلوم، فتجريه عليه وتجعله متناولاً له تناول الصفة مثلاً للموصوف وذلك قولك: رأيت أسداً ـ وأنت تعني رجلاً شجاعاً ـ ورنت لنا ظبية[2] وأنت تعني امرأة، وأبديت نوراً، تعني[3] هدى وبياناً وحجة، وما شاكل ذلك. فالاسم في هذا كله كما تراه متناولاً شيئاً معلوماً يمكن أن ينص عليه، فيقال إنه عُني بالاسم وكنى به عنه، ونقل عن مسماه الأصلي فجعل اسماً له على سبيل الاستعارة والمبالغة في التشبيه.

(والثاني) أن يؤخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعاً لا يبين فيه شيء يشار إليه، فيقال هذا هو المراد بالاسم، والذي استعير له وجعل خليفة لاسمه الأصلي ونائباً منابه. ومثاله قول لبيد:

---

(1) كلمة «نظيره» مفعول «تجد وتسمع» والضمير المضاف إليه يعود إلى ما تجد.
(2) أي نظرت وفي نسخة: وعنت، بتشديد النون.
(3) وفي نسخة: وأنت تعني.

وغـداة ريـح قـد كـشـفـت وقِـرَّة إذ أصبحت بيد الشَّمال زمامها

[أمثلة التجنيس الحسن والقبيح]

وذلك أنه جعل للشمال يداً؛ ومعلوم أنه ليس هناك مشار إليه، يمكن أن تجري اليد عليه، كإجراء الأسد والسيف على الرجل في قولك: انبرى لي أسد يزأر، وسللت سيفاً على العدو لا يفل ـ والظباء على النساء في قوله «من الظباء الغيد» والنور على الهدى والبيان في قولك «أبديت نوراً ساطعاً» وكإجراء اليد نفسها على من يعز مكانه كقولك: «أتنازعني في يد بها أبطش، وعين بها أبصر» يريد إنساناً له حكم اليد وفعلها، وغناؤها ودفعها، وخاصة العين وفائدتها، وعزة موقعها، ولطف موضعها، لأن معك في هذا كله ذاتاً ينص عليها. وترى مكانها في النفس، إذا لم تجد ذكرها في اللفظ، وليس لك شيء من ذلك في بيت لبيد، بل ليس أكثر من أن تخيل إلى نفسك أن الشمال في تصريف الغداة على حكم طبيعتها كالمدبر المصرف لما زمامه بيده، ومقادته في كفه. وذلك كله لا يتعدى التخيل والوهم؛ والتقدير في النفس، من غير أن يكون هناك شيء يحس، وذات تتحصل. ولا سبيل لك إلى أن تقول: كنى باليد عن كذا، وأراد باليد هذا الشيء، أو جعل الشيء الفلاني يداً كما تقول: كنى بالأسد عن زيد وعنى به زيداً وجعل زيداً أسداً. وإنما غايتك التي لا مطلع وراءها أن تقول: أراد أن يثبت للشمال في الغداة تصرفاً كتصرف الإنسان في الشيء بقلبه فاستعار لها اليد حتى يبالغ في تحقيق التشبيه، وحكم الزمام في استعارته للغداة حكم اليد في استعارتها للشمال؛ إذ ليس هناك مشار إليه يكون الزمام كناية عنه، ولكنه وفَّى المبالغة شرطها من الطرفين، فجعل على الغداة زماماً يكون أتم في إثباتها مصرَّفة، كما جعل للشمال يداً ليكون أبلغ في تصييرها مصرَّفة. ويفصل بين القسمين أنك إذا رجعت في القسم الأول إلى التشبيه الذي هو المغزى من كل استعارة تفيد، وجدته يأتيك عفواً؛ كقولك في «رأيت أسداً»: رأيت رجلاً كالأسد، ورأيت مثل الأسد أو شبيهاً بالأسد، وإن رمته في القسم الثاني وجدته لا يواتيك تلك المواتاة إذ لا وجه لأن يقول: «إذ أصبح شيء مثل اليد للشمال»، أو «حصل شبيه باليد للشمال»، وإنما يتراءى لك التشبيه بعد أن تخرق إليه ستراً، وتعمل

تأملاً وفكراً. وبعد أن تغير الطريقة وتخرج عن الحد الأول[1]، كقولك إذ أصبحت الشمال ولها في قرة تأثيرها في الغداة شبه المالك تصريف الشيء بيده، وإجراؤه على موافقته، وجذبه نحو الجهة التي تقتضيها طبيعته، وتنحوها إرادته، فأنت كما ترى تجد الشبه المنزع ههنا إذا رجعت إلى الحقيقة، ووضعت الاسم المستعار في موضعه الأصلي، لا يلقاك من المستعار نفسه، بل مما يضاف إليه. ألا ترى أنك لم ترد أن تجعل الشمال كاليد ومشبهة باليد كما جعلت الرجل كالأسد ومشبهاً بالأسد؟ ولكنك أردت أن تجعل الشمال كذي اليد من الأحياء. فأنت تجعل في هذا الضرب المستعار له وهو نحو الشمال ذا شيء، وغرضك أن تثبت له حكم من يكون له ذلك الشيء في فعل أو غيره لا نفس ذلك الشيء فاعرفه.

وهكذا قول زهير: «وعرِّي أفراس الصبا ورواحله»، لا تستطيع أن تثبت ذواتاً أو شبه الذوات تتناولها الأفراس والرواحل في البيت على حد تناول الأسد الرجل الموصوف بالشجاعة، والبدر الموصوف بالحسن أو البهاء، والسحاب المذكور بالسخاء والسماحة، والنور العلم والهدى والبيان وليس إلا أنك أردت أن الصبا قد ترك وأهمل، وفقد نزاع النفس إليه وبطل، فصار كالأمر ينصرف عنه فتعطل آلاته، وتطرح أداته، وكالجهة من جهات المسير نحو الحج أو الغزو أو التجارة يقضي منها الوطر فتحط عن الخيل التي كانت تركب إليها لبودها وتلقي عن الإبل التي كانت تحمل لها قتودها[2]، وقد يجيء وإن كان كالتكلف أن تقول إن الأفراس عبارة عن دواعي النفوس وشهواتها، وقواها في لذاتها، أو الأسباب التي تفتل في حبل الصبا، وتنصر جانب الهوى، وتلهب أريحية النشاط، وتحرك مرح الشباب، كما قال: * ونعم مطية الجهل الشباب * وقال: * كأن الشباب مطية الجهل * وليس من حقك أن تتكلف هذا في كل وضع فإنه ربما خرج بك إلى ما يضر المعنى وينبو عنه طبع الشعر. وقد يتعاطاه من يخالطه شيء من طباع التعمق فتجد ما يفسد أكثر مما يصلح، ولو أنك تطلبت للمطية في بيت الفرزدق:

---

(1) وفي نسخة: الحذو الأول.

(2) جمع قتد بالتحريك وبالكسر: خشب الرحل.

لعمري لئن قيدت نفسي لطالما سعيت وأوضعت المطية في الجهل

مثل هذا التأول تباعدت عن الصواب، وعدلت عما يسبق إلى القلب، وذلك أن المعنى على قولك: لطالما سعيت في الباطل وقديماً كنت في الإسراع إلى الجهل بصورة من يوضع المطية في سفره. وهذا الموضع يتجلى تمام التجلي إذا تُكلم على الفرق بين التشبيه والتمثيل وسيأتيك ذلك إن شاء اللّه تعالى. وكذا قولهم: هو مرخيُّ العنان ومُلقى الزمام. لا وجه لأن تتوقع إلا أن تجري العنان عليه ويتناوله المعنى على انتزاع الشبه من الفرس في حال ما يرخي عنانه؛ وأن ينظر إلى الصورة التي توجد من حاله تلك في العقل ثم يجاء بها فيعار لها الرجل، ويتصور بمقتضاها في النفس ويتمثل. ولو قلت: إن العنان ههنا بمعنى النهي وإن المراد أن النهي قد أبعد عنه ونحو ذلك، دخلت في ظاهر من التكلف، وأتعبت نفسك في غير جدوى، وعادت زيادتك نقصاناً، وطلبك الإحسان إساءة.

[الاستعارة والتطبيق]

واعلم أن إغفال هذا الأصل الذي عرفتك من أن الاستعارة لا تكون على هذا الوجه الثاني كما تكون على الأول مما يدعو إلى مثل هذا التعمق وأنه نفسه قد يصير سبباً إلى أن يقع قوم في التشبيه، وذلك أنهم إذا وضعوا في أنفسهم أن كل اسم يستعار فلا بد أن يكون هناك شيء يمكن الإشارة إليه بتناوله في حال المجاز كما يتناول مسماه في حال الحقيقة، ثم نظروا في مخرج قوله تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ ﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ فلم يجدوا للفظة العين ما يتناوله على حد تناول النور مثلاً للهدى والبيان، ارتبكوا في الشك وحاموا حول الظاهر، وحملوا أنفسهم على لزومه حتى يفضي بهم إلى الضلال البعيد، وارتكاب ما يقدح في التوحيد، ونعوذ باللّه من الخذلان.

وطريقة أخرى: في بيان الفرق بين القسمين، وهو أن الشبه في القسم الأول الذي هو نحو: رأيت أسداً ـ تريد رجلاً شجاعاً ـ وصف موجود في الشيء الذي له استعرت. واليد ليست توصف بالشبه، ولكنه صفة تكسبها اليد صاحبها وتحصل له بها، وهي التصرف على وجه مخصوص وكذا قولك: «أفراس الصبا»

ليس الشبه الذي استعرت له الأفراس موجوداً في الأفراس بل هو شبه يحصل لما يضاف إليه الأفراس حيث يراد الحقيقة نحو قولنا: «عُرّيَ أفراس الغزو وأجمعت خيل الجهاد» وذلك ما يوجبه الفعل الواقع على الأفراس نحو إن وقوع الفعل الذي هو عُريَ على أفراس الغزو يوجب الإمساك عن الغزو والترك له ـ وعلى هذا القياس.

وإذا تقرر أمر الاسم في كون استعارته على هذين القسمين فمن حقنا أن ننظر في الفعل هل يحتمل هذا الانقسام؟ والذي يجب العمل عليه أن الفعل لا يتصور فيه أن يتناول ذات شيء كما يتصور في الاسم، ولكن شأن الفعل أن يثبت المعنى الذي اشتق منه للشيء في الزمان الذي تدل صيغته عليه. فإذا قلت: ضرب زيد ـ أثبت الضرب لزيد في زمان ماض، وإذا كان كذلك فإذا استعير الفعل لما ليس له في الأصل فإنه يثبت باستعارته له وصفاً هو شبيه بالمعنى الذي ذلك الفعل مشتق منه.

بيان ذلك أن تقول: نطقت الحال بكذا؛ وأخبرتني أسارير وجهه بما في ضميره، وكلمتني عيناه بما يحوي قلبه. فتجد في الحال وصفاً هو شبيه بالنطق من الإنسان، وذلك أن الحال تدل على الأمر ويكون فيها أمارات يعرف بها الشيء كما أن النطق كذلك. وكذلك العين فيها وصف شبيه بالكلام وهو دلالتها بالعلامات التي تظهر فيها وفي نظرها خواص وأوصاف يتحدد بها ما في القلوب من الإنكار والقبول. ألا ترى إلى حديث الجمحي؟

حكى عن بعضهم قال: أتيت الجمحي أستشيره في امرأة أردت التزوج بها فقال: أقصيرة هي أم غير قصيرة؟ قال: فلم أفهم ذلك، فقالا لي كأنك لم تفهم ما قلت، إني لأعرف في عين الرجل إذا عرف، وأعرف فيها إذا أنكر، وأعرف إذا لم يعرف ولم ينكر. أما إذا عرف فإنها تخاوص، وإذا لم يعرف ولم ينكر فإنها تسجو، وإذا أنكر فإنها تجحظ[1]، أردت بقولي قصيرة أي هي قصيرة النسب

(1) تخاوص أصله تتخاوص مضارع من تخاوص: إذا غض من بصره قليلاً مع تحديق كمن يقوم سهماً، وتسجو: تسكن، وتجحظ من جحظت العين إذا عظمت مقلتها ونتأت وجاء «جحظ إليه» بالتشديد أي حدد النظر.

تعرف بأبيها أو جدها. قال الشيخ أبو الحسن: وهذا من قول النسابة البكري لرؤبة بن العجاج لما أتاه فقال له: من أنت؟ قال: رؤبة بن العجاج. فقال: قصرت وعرفت. قال وعلى هذا المعنى قول رؤبة:

قد رفع العجاج ذكري فادعني باسم إذا الأنساب طالت يكفني

وأمر العين أظهر من أن تحتاج فيه إلى دليل، ولكن إذا جرى الشيء في الكلام هو دعوى في الجملة كان الآنس للقارىء أن يقترن به ما هو شاهد فيه، فلم يُر شيء أحسن من إيصال دعوى ببرهان.

وإذا كان أمر الفعل في الاستعارة على هذه الجملة رجع بنا التحقيق إلى أن وصف الفعل بأنه مستعار حكم يرجع إلى مصدره الذي اشتق منه، فإذا قلنا في قولهم: «نطقت الحال» إن نطق مستعار فالمعنى: أن النطق مستعار، وإذا كانت الاستعارة تنصرف إلى المصدر كان الكلام فيه على ما مضى.

ومما تجب مراعاته أن الفعل يكون استعارة مرة من جهة فاعله الذي رفع به، ومثاله ما مضى، ويكون أخرى استعارة من جهة مفعوله، وذلك نحو قول ابن المعتز:

جمع الحق لنا في إمام قتل البخل وأحيا السماحا

فقتل وأحيا إنما صارا مستعارين بأن عديا إلى البخل والسماح ولو قال: قتل الأعداء وأحيا لم يكن «قتل» استعارة بوجه ولم يكن «أحيا» استعارة على هذا الوجه وكذا قوله:

وأقرى الهمومَ الطارقات حزامة[1]

هو استعارة من جهة المفعولين جميعاً، فأما من جهة الفاعل فهو محتمل للحقيقة وذلك أن تقول: أقرى الأضياف النازلين اللحم العبيط[2] ومثله قوله:

---

(1) أقرى للمتكلم من قرى الضيف وحزامة مفعوله وهو مصدر حزم فهو بمعنى الحزم أي أقرى الطارقات حزماً.

(2) العبيط: الطري.

«قرى الهم إذ ضاف الزماع»[1] وقد يكون الذي يعطيه حكم الاستعارة أحد المفعولين دون الآخر كقوله:

نقريهم لهذميات نقدُّ بها ما كان خاط عليهم كل زرَّاد

(1) المعنى أنه إذا نزل به الهم يقريه الشجاعة والمضاء، لأن هذا هو معنى الزماع.